الهويات الفرعية وإشكالية بناء الدولة الوطنية: نقد المسألة الطائفية والعشائرية في المنطقة العربية

Sub-identities and the problematic of national state building: a critique of the sectarian and tribal issue in the Arab region

Les sous-identités et la problématique de la Fondation de l'État national: une critique de la question sectaire et tribale dans la région Arabe

فوكة سفيان [1] *

تاريخ الإرسال: 2021/03/05 **تاريخ القبول**: 2021/10/21 **تاريخ النشر**: 2022/12/02

ملخص:

تتألف الدولة الوطنية من فئات مختلفة ترتبط بمصالح وأهداف ومسؤوليات تتباين في درجات إنسجامها وتناقضها حيث يؤدي الأفراد فيها أدوارهم التي تتعدى العشيرة والطائفة والعرق والإثنية والقومية، إنها دولة المجتمع التي لا تميز بن أفراده فالكل مواطنون لهم نفس الحقوق والواجبات، إنها دولة تضمن لمواطنيها القدرة على العيش سوية وتحقيق الإنسجام رغم الاختلاف في النوع، وبذلك تتلازم الديمقراطية مع هذه الصيغة لتقوم على تعددية سياسية وثقافية في دولة تتجاوز العرقية والطائفية الضيقة، هكذا تجد المنطقة العربية نفسها أمام مشكل سمو الطائفة والقبيلة منذ حصولها على إستقلالها السياسي وترسيم حدودها بما يتفق ومصالح الدول الأجنبية المستعمِرة، حيث أخلَّت هذه الحدود بالأقليات والجماعات العرقية مما أدى لبروز مشكلة الهوية بشكل حاد ما أثر على إستقرار فكرة المواطنة، وهو ما تزامن مع فشل تحويل الحس الوطني إلى وعاء جماعي للدولة الحديثة ما أضر بالفكرة الوطنية وأخل بالبناء الديمقراطي في المنطقة.

الكلمات المفتاحية: الطائفة؛ العشيرة؛ البناء الديمقراطي؛ العالم العربي.

Abstract:

The national state guarantees its citizens the ability to live together and harmony despite differences and diversity, and thus democracy is associated with this formula to be based on political and cultural pluralism that transcends narrow ethnic and sectarian, thus the Arab region finds itself in front of the problem of the highness of the sect and the tribe since obtaining its political independence, as these boundaries cleared minorities And ethnic groups, which led to the emergence of the identity problem sharply, which led to the instability of the idea of citizenship and disturbing democratic construction.

Keywords: Sect; tribe; democratic foundation; Arab world.

Résumé:

L'État-nation garantit à ses citoyens l'opportunité de vivre ensemble et garanti l'harmonie malgré les différences et la diversité dans la société, la démocratie est associée à cette formule car elle est basée sur un pluralisme politique et culturel qui transcende l'étroitesse ethnique et sectaire, la région

*المؤلف المراسل

[1]Fouka Sofiane, Faculty of Law and Political Science, Laboratory of Political and International Studies, Boumerdes University: Algeria, s.fouka@univ-boumerdes.dz

arabe se trouve devant Le problème de la domination de la secte et de la tribu depuis l'obtention de son indépendance politique, alors que ces frontières ont franchi les minorités et les groupes ethniques, ce qui a conduit à l'émergence du problème d'identité, qui a conduit à l'instabilité de l'idée de la citoyenneté et des principes démocratique d'une manière inquiétante.

Mots clés : Sectarisme; tribu; fondation démocratique; Monde arabe.

مقدمة

ينطلق الحديث عن الدولة الوطنية التي تساوي بين جميع أبنائها من مدخل الهوية الديمقراطية الجامعة؛ فمسألة المساواة بين الجميع داخل فضاء الدولة تنطلق من تحليل أساس هذه الجامعة وطبيعة الهويات الفرعية وشكل العلاقات بينها ككل وجزء؛ مع ضرورة تبيان أهميتها داخل كيان الدولة نفسها، ثم من خلال النظر لما بعد حاجة الناس لتكوِين الدولة– الأمة أي لتحديد ماهيتهم وتميزهم بإختلافهم عن الآخرين على الجانب الآخر من الحدود، وعليه لا يخرج البحث في مسألة وطنية الدولة خصوصا في المنطقة العربية عن أثارها على النسق السياسي وارتباطاتها بظاهرة الدولة الحديثة وما لها من تأثر بظاهرة العولمة السياسية والظاهرة الاستعمارية باعتبارها أحد سماتها، إذ يتطلب ذلك النظر في الإطار الشامل للطوائف والعشائر المحاول تنظيمها والتحكم فيها في إطار الدولة الواحدة، ومنه مدى نجاح هذا الكيان في تحقيق التوافق الداخلي في ظل المجتمعات المركبة والمقسمة حيث يسعى كل نسق هوياتي لحيازة أكبر قدر ممكن من السلطة إما عن طريق الصراع السلمي في ظل الحكم الديمقراطي، وإما عن طريق الصراع العنيف في ظل دول كثيرا ما تؤول لأن تكون "دولا فاشلة" لا إصلاح لها إلا ببناء مجتمع ديمقراطي مبني على إحترام الآخر وعلى تقديم الهوية الجامعة على الولاءات الفردية.

هنا يكون الحديث ملحا عن مكانة الطائفة والعشيرة في الدولة العربية التي غالبا ما ادعت أنها وطنية تسعى للعدالة الإجتماعية ولبناء متلازمة الحق والقانون؛ لنتساءل: كيف تؤثر الولاءات الفرعية الملازمة للطائفية والعشائرية على بناء دولة وطنية تساوي بين جميع المواطنين في المنطقة العربية؟

تستدعي الإجابة على هذه الإشكالية صياغة الفرضيات التالية مع محاولة اثباتها أو نفيها:

- كلما ابتعدت سياسات الهوية في المجتمعات العربية عن نفوذ القوى الخارجية كلما اقتربنا من تشكيل هوية ديمقراطية جامعة.
- كلما ابتعدت النخب الحاكمة على معايير الديمقراطية كلما ضاقت دائرة الولاء للدولة العربية.
- كلما تعزز بناء المجتمع الديمقراطي كلما تمكنت المنطقة العربية من تجاوز التخلف السياسي وعززت الولاء للهوية الجامعة.

تعتمد هذه الدراسة على منهج دراسة المناطق (Area studies) هو منهج مركب يقترب من منهج دراسة الحالة لكنه يركز على المناطق ذات الخصائص المشتركة حضاريا وتاريخيا وثقافيا واقتصاديا، ويقوم هذا المنهج على الدراسة العلمية النظرية والإمبريقية بتوظيف التخصصات المختلفة مثل علم الإقتصاد والإجتماع والسياسة، بحيث تتضافر الجهود وتتركب في وصف وتشخيص وتقصي أوضاع تلك المناطق وأهميتها ودورها والتنبؤات بشأنها، هكذا تقع دراسة المنطقة العربية ضمن اختصاص هذا المنهج.

كما تعتمد الدراسة نظرية "المجتمعات التعددية" المنطلقة من كون المجتمعات التعددية التي تتميز إجتماعيا وثقافيا إنما تتوحد من خلال التعايش الإقتصادي والهيمنة السياسية لجماعة واحدة، ولكنها من النواحي الأخرى بقيت منعزلة اجتماعيا ومميزة قيميا كما تفتقد الإرادة الإجتماعية المشتركة، هكذا ترتبط الجماعات ببعضها البعض بواسطة نظام سياسي يستخدم القوة القسرية للدولة وأجهزتها القمعية، ومثل هذه المجتمعات منقسمة على نحو عميق، أما المجتمع التعددي النموذجي فيتشكل من جماعات تتوحد بفضل منظومة واسعة وفعالة لميادين متمايزة عرقيا وطائفيا (شاعة، 2015، الصفحات 234-235).

فضلا عن هذا الإطار النظري تستعين الدراسة باقتراب "الدولة والمجتمع" الذي يهدف لمحاولة فهم وتفسير العلاقة بين الدولة والمجتمع من منطلق تجاذبات السيطرة والضبط الاجتماعي ومحصلتها التي تؤثر على كل من سياسات الهوية والبناء الديمقراطي؛ وهو ما من شأنه تعزيز فهم الحالة العربية في هذا الباب.

في الصدد الدراسات التي اهتمت بالموضوع نجد كتابات كل من "عبد الله العروي" و"سمير أمين" و"رضوان السيد" و"عابد الجابري" و"وضاح شرارة" و"حامد ربيع"، وتجذر الاشارة هنا إلى دراسة الباحث في علم الإجتماع السياسي "برهان غليون" تحت عنوان "نظام الطائفية من الدولة الى القبيلة" ، وقد حاول الإجابة على الإشكالية التالية: ما هي الأسباب التاريخية التي أدت لاستمرار أزمة الطائفية في الدول العربية حتى اليوم؟" سعت الدراسة إلى تقديم تحليلا يقطع مع التحليلات السائدة التي ترى فيها استمرارًا لتقاليد أو قيم ثقافية خاصة، وينظر إليها باعتبارها نتاجا لإخفاق المجتمعات التي حاولت ولوج الحداثة -وفي صلبها بناء دولة حديثة على شاكلة الدولة الأمة- في الوصول إلى أهدافها مع التركيز على المجتمعات العربية.

أيضا من أهم وأبرز الدراسات التي تناولت ظاهرة الدولة وما رافقها من عسر التأسيس وطبيعة العلاقة مع المجتمع في المنطقة العربية نجد دراسة "نزيه نصيف الأيوبي" الموسومة "تضخيم الدولة العربية؛ السياسة والمجتمع في الشرق الأوسط" الصادر شهر ديسمبر العام 2010، وهي تقدم تصورا وتحليلا دقيقا للدولة العربية بعد الاستقلال، فتصف تكوين الدولة في كل منطقة عربية مع الاشارة الى العامل الخارجي وتكافل القارية والدين ومستقبل الديمقراطية.

إن التصور الذي تنطلق منه هذه الدراسة بغية الإجابة على الإشكالية وإختبار الفرضيات هو ضرورة البناء الديمقراطي باعتباره عملية تأسيس تبدأ بالإنسان وتنتهي بتغيير سلوكات الأفراد والمجموعات معا مرورا بتغيير المؤسسات الرسمية والمدنية وإعادة بنائها على قواعد جديدة تضمن إستقلالها ونزاهتها وفعاليتها معاً وبعدها عن التماهي مع الأشخاص والعصبيات، ولن يتحقق ذلك في ظل غياب الحقوق المدنية والسياسية المضمونة بالدستور الديمقراطي والإنتخابات التنافسية الحرة والنزيهة ومجتمع مدني مستقل حر وفعال وحكومة منفتحة ومسؤولة قانونيا وسياسيا مع توافر ثقافة سياسية ديمقراطية.

1- الدولة والمجتمع؛ حدود العلاقة وأدوات التحليل

العلاقة بين الدولة والمجتمع هي إحدى القضايا المركزية في علم السياسة، وهي تشكل محورا أساسيا في النظريات والإتجاهات الفكرية، والدولة هي أحد أهم المفاهيم في هذا العلم الذي عُرِّف ولمدة طويلة بأنه علم الدولة أو علم التخصيص السلطوي للقيم النادرة والمتنازع عليها، أما المجتمع فهو مجال التفاعل الانساني بين الأفراد والجماعات وتبرز الاسئلة حول ماهية العلاقة بين الدولة والمجتمع، ماهي علاقات التداخل والتأثير المتبادل بينهما؟ وهل تتغير هذه العلاقة بتغير مراحل التطور السياسي والاقتصادي، وبدرجة نضج النظم السياسية والإجتماعية، وبمدى ديمقراطيتها أو تسلطيتها.

كما ترتبط طبيعة هذه العلاقة بشكل مباشر مع أزمات الهوية والاندماج الوطني، وما يتعلق بها من مشكلة الولاءات المحدودة وتحوّلها إلى الولاء الأكبر أو ما يسمى بالولاء القومي أو الوطني، وفي هذا السياق تعرف الهوية بأنها "الشعور بالانتماء المشترك بين أعضاء المجتمع السياسي الواحد إلى الدولة أو الإقليم الذي يعيشون فيه، والعمل معاً من أجل تحقيق الأهداف العليا المشتركة للوطن"، ولا شك في كون الهوية من المنظور السياسي تمثل محورا مركزيا في عملية بناء السلطة والدولة، إنها مصطلح سياسي إجتماعي يختزل مفاهيم التبعية والإنتماء والولاءات، لتحديد بناء مجتمع ما وتميّزه عن مجتمع آخر، ويحدد من خلال الهوية الإطار العام للمجتمع وهندسة العلاقات بين جماعاته وفق المنظور المتكامل لطبيعة الأواصر السائدة بين أفراده؛ بإعتبارها منظومة من الأفكار والمعتقدات يتم توظيفها عبر شرح وتشخيص وتفسير ديناميكية وحركية المجتمع، ولكل أمة مجموعة من الخصائص والمميزات الإجتماعية والنفسية والتاريخية والمعيشية المتماثلة المعبرة عن كيان ينصهر فيه الأفراد؛ ويستمدون منه الشعور بالهوية والإنتماء، "وفي حالة إنعدام شعور الفرد بهويته نتيجة عوامل داخلية أو خارجية، يتولد لديه ما يمكن تسميته بأزمة هوية تفرز بدورها أزمة وعي" (البيطار، 1982، صفحة 11).

هكذا يمكن الجزم بما أنه لا دولة من دون مجتمع فإن المجتمعات أنواع؛ إذ يتكون التمييز هنا بين المجتمعات المتجانسة والتعددية على النحو التالي (فوكة، الدولة الوطنية وهندسة الهوية؛ نحو احترام الأقليات وتمكينها، 2012، صفحة 207):

- **المجتمع المتجانس**: يتشكل من جماعة واحدة منصهرة إجتماعيًا وثقافيًا، وحالة التجانس المفترضة فيه مسألة نسبية وليست مطلقة، في هذا المجتمع تتوحد الهوية الخاصة والهوية العامة في هوية واحدة جامعة هي الهوية الوطنية، وتسود

فيه عملية الإنصهار وينشأ فيه نظام سياسي مركزي مهيمن، وفيه يسهل الوصول إلى الإجماع حول كافة القضايا الأساسية.

- **المجتمع الفسيفسائي**: هو النقيض للمجتمع المتجانس لتألفه من جماعات عدة تغلب هويتها الخاصة على الهوية العامة، وتتصف فيه العلاقات فيما بينها بالتراوح بين عمليتي التعايش وعدم القدرة على الاتفاق حول الأسس والإجماع على قضايا العامة، مما يرسخ الانقسامات والتجزئة بين الجماعات.
- **المجتمع التعددي**: فيتكون من عدة جماعات تحتفظ بهويتها الخاصة، كما أنها قد تمكنت من إيجاد صيغة تؤلف بين الهوية الخاصة والهوية العامة، ومن إقامة دولة مركزية والتفاهم حول الأسس العامة، والتشديد على ضرورات الإندماج واعتماد نظام تربوي موحد، وقد تتحول إلى مجتمع مضطرب اقرب إلى الفسيفسائية عندما تعاني من أزمات داخلية، بسبب تدخلات الخارج أو بسبب تسلط الأكثرية أو إحدى الأقليات على مراكز صناعة اتخاذ القرار ومواطن القوة والجاه والثراء، بسبب غياب الديمقراطية أو قصور فيها، وعدم إقرار مبدأ التنوع لإدارة فوارق الهويات إدارة ذكية وواعية.

نظريا لا زال علم السياسة يحاول تقديم إجابات وافية حول الإشكالات التي تطرحها العلاقات المتباينة في مختلف مناطق العالم بين الدول ومجتمعاتها محاولا دوما الوصول للتنبؤ والتعميم، ولعل أهم الأدوات هنا هو اقتراب الدولة–المجتمع بعد أن افتقرت نظريات التحديث والتنمية إلى وضع تفسير علمي شامل يحيط بما يجري في العالم النامي من أحداث وخصوصا تلك المتعلقة بالتغيير فيه، والتي يتطلب فهمها صياغة اقتراب يستوعب العلاقة بين هذين الحدين ويهتم بعملية التفاعل بينهما، وذلك بوضع إطار تحليلي يستوعب هذه العلاقة ويسبر أغوارها بغية فهم خصائصها وأنماطها وما يؤثر فيها من عوامل، ويولي هذا الإقتراب إهتماما كبيرا للتغيير والنظام في الدولة، بالخصوص في الجزء النامي من العالم كما هو حال البلاد العربية، فلفهم كيفية بقاء المجتمعات وتغييرها لا بد من النظر في المنظمات التي تمارس الضبط الإجتماعي والتي تخضع سلوك الأفراد لما تمليه من أوامر، هذه التنظيمات تكون رسمية وغير رسمية تستعمل رموزا متعددة لإقناع الشعب بالتصرف وفقا لقواعد معينة، ويرى هذا الإقتراب وجود تنافس بين الدولة وبين التنظيمات والأفراد والأسر والجماعات الإثنية والدينية، هذا التنافس تاريخي وهدفه فرض السيطرة والإخضاع في النهاية، بإستعمال طرق مختلفة منها الإكراه، وغالبا ما كانت الدولة الأقدر على الضبط الاجتماعي ومنه إدارة الصراع لصالحها فهي تعبئ العامة ضد أعدائها وهي كذلك الأقدر على تحصيل الموارد اللازمة لتنظيم شؤونها، وتعد مستويات الضبط الاجتماعي ثلاثة؛ وهي الإذعان والمشاركة والحصول على الشرعية، والتي لا تقتصر ممارستها على الدولة بل تتعداها إلى التنظيمات المختلفة في المجتمع لكسب تأييد لها ضد خصومها، ويمكن إبراز خصوصية ما يطرح هذا الإقتراب من أسئلة فيما يلي:

- كيف تؤثر التشكيلات الإجتماعية على أي نظام وهل لها أن تعزز أنواعا من التغيير؟
- متى تمارس التنظيمات الاجتماعية ضبطها إلى جانب الدولة؟ وكيف يؤثر ذلك؟
- ما هي طبيعة الصراع بين الدولة والتنظيمات الاجتماعية؟ وما هي التنظيمات التي لها أكثر النجاحات في الحفاظ على توزيع الضبط الاجتماعي؟

يصنف هذا الاقتراب أنماط العلاقة بين الدولة والمجتمع إلى أربعة:

- دولة قوية ومجتمع قوي؛
- دولة ضعيفة ومجتمع ضعيف؛
- دولة ضعيفة ومجتمع قوي؛
- دولة قوية ومجتمع ضعيف.

بذلك نجد أن هذا الإقتراب من شأنه تفسير التحركات الجارية داخل البيئة الداخلية للنظم السياسية العربية الحديثة خصوصا مع بروز متغيرات الإصلاح السياسي والثورة والحركات الاجتماعية.

يمكن الإشارة أيضا إلى إقتراب "سياسات الهوية" (Identity Politics) حيث برز في النصف الثاني من القرن العشرين مع انتشار المدرسة السلوكية، وارتبط بحركات التحرر الرافعة لشعارات تؤكد على الهوية القومية والوطنية والدينية، ووظفت هذه القيم لحشد الجماهير لرفض هيمنة القوى الإستعمارية على دولها ومجتمعاتها ومواجهة سياسات النيل من الهوية والذات (عارف، 2020، صفحة 10) كما كان الحال في المنطقة العربية في مرحلة التحرر ثم نضال السود في كل من الولايات المتحدة الامريكية وجنوب افريقيا ضد السياسات العنصرية؛ يرى هذا الإقتراب في الهوية جوانب مادية وأخرى معنوية وجب التعبير عنها من قبل الفواعل الرسمية وغير الرسمية في للعملية السياسية؛ بغية احتواء الجماعات الهوياتية ومحاولة تعزيز مبدأ المواطنة ووحدة الإنتماء، فهذه السياسات تتراوح بين سياسات تمثيلية محتوية للهوية وهو ما سيعود بالإيجاب على الدولة ومجتمعها، وإما أن توظف لأغراض مصلحية وهو ما يعرف بالتوظيف السياسي للهوية وينعكس سلبا على كليهما،(لونيس، 2018، صفحة ب).

2– الدولة العربية الحديثة؛ عسر البناء ومعضلة الإجماع

ارتبطت عملية التحول في الأنموذج الغربي من مفهوم المجتمع السياسي إلى الدولة الحديثة باكتمال بناء الأمة والإتفاق حول الهوية القومية، أما في دول العالم النامية عموما والعربية خصوصا، فالأمر مختلف تماماً حيث حصلت هذه البلدان على إستقلالها السياسي وتمت عليه ترسيم حدودها بما يتفق ومصالح الدول الأجنبية المستعمِرة، حيث أخلَّت هذه الحدود بالأقليات والجماعات العرقية مما أدى لبروز مشكلة الهوية بشكل حاد، لقد تمكنت القوى الإستعمارية من خلال

عدد من الإتفاقيات على غرار "سايكس بيكو" (1916) و"وعد بلفور" (1917) من رسم خريطة جديدة للمنطقة العربية على أنقاض الخلافة العثمانية في أعقاب الحربين العالميتين، من خلال تأسيس مجموعة من الدول القطرية عبر ترسيم الحدود دون مراعاة عوامل سكانية أو جغرافية مهمة، حيث تم ضم جماعات غير متجانسة في الدولة القطرية الواحدة؛ كما حدث في "العراق" و"لبنان" و"السودان" و"الكويت" و"البحرين"، وكما تم تقسيم الجماعة الواحدة بين عدة دول مثل الحالة الكردية (Heather M. Robinson, 2018, p. 49)، ما نتج عنه تشكيل دول قطرية تحمل في طياتها بؤرا داخلية للصراع ألقت بظلالها على مستقبل الدولة العربية ونظامها الاقليمي، إنطلاقا مع عدم إستقرار فكرة المواطنة.

الملاحظ أن إستقلال الدول العربية أدى إلى قيام نظم سياسية تقتفي أثر النماذج المعروفة في المجتمعات الأوروبية (Hinnebusch, 2020, p. 139)، أي إستيراد نمط معين للدولة وجدته النخب العربية الحاكمة أمامها غداة التحرر السياسي، فإهتمام النخب التي قادت معركة التحرير لم يكن غالبا يتجاوز الخطوط العريضة للدولة المستقلة، فمحاولة بناء الدولة العربية على شاكلة "الدولة–الوطنية" دون الإستناد إلى خلفية فكرية وإجتماعية محلية حقيقية؛ وغياب الإجتهاد حول الخصوصية العربية الإسلامية بشكل كبير؛ أدى ببعض الفئات إلى رفض هذه الدولة ومناهضتها ومحاولة هدمها لبنائها على أسس جديدة، لكن بقي مشروع هذه الدولة البديلة غير واضح المعالم خاصة أمام تسلط الدولة التي ظن عامة العرب أنها ستكون وطنية (فوكة، أزمة الديمقراطية في العالم العربي: بحث في أسباب الإستدامة، 2016، الصفحات 188–189).

لقد كان من البديهي أن يكون الهدف المباشر من مجابهة الإستعمار هو الإستقلال وإسترجاع الدولة ثم إعادة بنائها، وقد تم تأسيس الدولة عربيا على نمط وشكل قطري، وبالرغم من أن القطرية هي "نزعة لبناء الكيان الواحد إلا أنها لم تحصل على درجة واحدة، وبعمق تاريخي موحّد بالنسبة لجميع الدول العربية، حيث أن دول العرب المستقلة لم تستطع أن تستثمر في الحس الوطني وتقوم بتحويله إلى وعاء جماعي للدولة الحديثة، إلا أنّ الفكرة الوطنية بعد فترة من تنمية العاطفة المحلية في وجه الأجنبي قد تحولت إلى قاعدة ومصدر إلهام لدولة حديثة بدأت تتصرف كوريثة للحكم الإستعماري وبديلة عنه "عبر سعيها إلى دمج الجماعات المختلفة في إطار جماعة واحدة منسجمة ومتجانسة تستجيب لما اعتبرته جوهر البنية القومية، فتحولت وبإسم التحديث القومي إلى أداة لتنظيم الحكم والتحكم التعسفي بالمجتمع" (غليون، 1991، صفحة 175).

3- الطائفية وبناء الدولة الحديثة في المجتمعات العربية

يرى "محمد عابد الجابري" (1936–2010) أنه "لا تكتمل الهوية الثقافية ولا تبرز خصوصيتها ولا تغدو هوية ممتلئة قادرة علي نشدان العالمية إلا إذا تجسدت مرجعيتها في كيان تتطابق فيه ثلاثة عناصر هي على حد الترتيب (الجابري، 1998، صفحة 14 ومابعدها):

- الوطن كجغرافية وتاريخ؛
- الدولة وهي التجسيد القانوني لوحدة الوطن والأمة؛
- الأمة وهي النسب الروحي الذي تنسجه الثقافة المشتركة.

غير أنه يبدو في الحالة العربية أن الحديث عن الأمة الموحدة قد بات صعبا في ظل تصاعد الطائفية كالحالة "العراقية" و"السورية" و"اللبنانية" و"البحرينية" و"اليمنية" وحتى "المصرية" اليوم؛ ولا شك أن الخلل بين الطوائف والدولة الطائفية هو خلل في الممارسة السلطوية (Hinnebusch, 2020, p. 140)، والمقولة الأساسية التي تضبط العلاقة بين الدولة الطائفية والطوائف هي"بقدر ما ترفض الدولة هذه الطوائف وتضطهدها؛ فإن الطوائف بدورها ترفض الدولة وتثور عليها والخاسر الأكبر في كل هذا هو الديمقراطية"، ونقر ذلك في الوقت الذي تطرح الأقليات العرقية والدينية في العالم العربي وعلاقتها بالديمقراطية إشكالات عديدة تعاني منها المنطقة، فالمشكلة الطائفية عربيا ليس وليدة الساعة، إلا أنها ورغم قدمها لم تبرز بالشكل التي هي عليه الآن إلا بعد أن تعرضت البلاد العربية إلى الإستعمار الأجنبي الذي عمل على تحريكها والإعتماد عليها كما إتخذها أداة سياسية مدعمة لوجوده، في هذا السياق يرى المؤرخ المصري "يونان لبيب رزق" (1933-2008) أن "الوطن هو نقيض الطائفية فعندما يسود النظام الطائفي يغيب الوطن وعندما يفرض هذا الوطن نفسه تتوارى الطائفية" (فرج، يونان، و خليل، 1987، صفحة 65).

تلعب الطائفية في العالم العربي الدور المهم في إعاقة الديمقراطية وعرقلتها، حيث تنتشر على سبيل المثال الأحزاب الطائفية في المشرق العربي؛ والتي هي عموما أحزاب ذات بنية غير ديمقراطية؛ تعمل على تحويل الإنتخابات في معظم الأحيان إلى مناسبات لإحياء الانتماء الطائفي، فعملية التصويت لصالح مرشحي هذه الأحزاب لا يتم على أساس برامج ومبادئ كل حزب بل يعطى الصوت الانتخابي على أساس انتماء القاعدة الجماهيرية وارتباطها وولائها المذهبي، كما أن هناك بعض الطوائف تسعى إلى الإستعانة بقوى خارجية ضد طوائف أخرى لإرغام الدولة على أن تحقق بعض المطالب السياسية (لونيسي، 2005، صفحة 200)! وهو ما بات منتشرا في الحالة "اللبنانية" بحكم التعدد الطائفي مقابل ضعف الدولة، وفي حالة "عراق" ما بعد الإحتلال صارت الطائفية تمارس بوصفها حتمية تاريخية أو تعبيرا عن خصوصية محلية؛ من منطلق ما تتوفر عليه كل طائفة من إمكانيات ونفوذ بعيدا عن إعادة بناء الدولة الوطنية (الربيعي، 2007، صفحة 94).

كذلك يمكن تفسير تفشي الطائفية وفشل محاولات الدول العربية في تنمية العصبية الوطنية وإستثمارها في بناء "الدولة-الأمة" ما بعد الإستقلال عبر تحويل العاطفة الوطنية إلى ولاء جماعي للدولة القطرية في إطار خلق مبدأ جديد للتضامن قائم على أساس المشاركة الوطنية وعلى أسس المساواة في الحقوق والواجبات؛ كان نتاجا لمحاولات الدولة القطرية بناء

شرعيتها على أساس دورها المزدوج التي قامت به بعد الإستقلال، أي دور الوصي على العلاقة الناشئة والرمزية بينها وبين رعاياها من جهة، ووظيفتها كحكم وسيط لإدارة رعاية الإقتصاد من جهة أخرى (الهرماسي، 1982، صفحة 142)، وظهرت الدولة قبالة المجتمع كقوة وحيدة قادرة على خلق الثورة الداخلية لتحديث أو عصرنة المجتمع السياسي، في حين تعرف المواطنة من خلال نوع من التعارض من "حيث أن المواطنين ليسوا ملكا للدولة وإنما الدولة هي الملك الجماعي لكل المواطنين" (Bouamama, 1992, p. 165) كما أن الدولة الحديثة تتجسد فعليا في وجود المؤسسات المستمرة واعتبار الدولة نفسها مؤسسة المؤسسات التي تتقاطع فيها مصالح الأفراد والفئات والجماعات والطبقات، وإعتبار الحكام ممارسين لاختصاصات معينة محدّدة سلفاً؛ وليسوا ملاّكاً لسلطة الدولة، أي أنهم يمارسون السلطة وفقاً لقواعد معينة لكنهم لا يملكونها، وهو شرط غير محقق فعليا في العالم العربي وفي مجتمعاته الهشّة.

هكذا يمكن القول "أن المجتمع التقليدي هو مجتمع سلبي غير مشارك مثبط لقيم المواطنة، فهو يقسم الناس عن طريق القرابة إلى مجتمعات معزولة بعضها عن بعض ومعزولة عن المركز"، وتعمل الإنقسامات الإقليمية والطائفية والعشائرية ضد التصرف العقلاني للمواطن وتحرمه من ممارسة حريته الفردية وتقف عقبة في وجه نمو القيم والمثل الديمقراطية، لأن العقلية السائدة هي عقلية القبيلة وعقلية الإستبداد وتراتبية التسلط، فالفرد مضطر إلى ترتيب إنتمائه وولائه إلى سلسلة متصاعدة تبدأ بالعائلة وتنتهي بالدولة مرورًا بالطائفة والقبيلة، وكما هو معروف تكون درجة قوة الولاء أو الانتماء متناسبة عكسيًا مع هرمية هذا الترتيب العمودي (الصبيحي، 2000، الصفحات 84-85)، وضعف قيم المواطنة عربيا مرده أن المجتمع العربي يتشكل من كم من الجماعات المتباينة والمتنافرة أحيانا عرقيًا ودينيًا وطائفيًا وإجتماعيًا، ومن الطبيعي أنه في حالة تبلور أبنية هذه الجماعات ووضوح الحدود التي تفصلها عن بعضها البعض، وكذلك إختفاء معايير العدل الإجتماعي التي من الممكن أن تضبط التفاعل فيما بينها وممارسة بعضها القهر على البعض الآخر حتى اغتصاب مصالحه، أن تتكثف التوترات الإجتماعية على الخطوط الفاصلة بين الجماعات، وتنتشر حالة من العداوة في فضائها جميعًا وهي العداوة التي قد تندلع لتتحول إلى صراع صريح، ومن الطبيعي في مثل هذه الأوضاع أن يتراجع البشر عن مرجعية المواطنة القومية الشاملة إلى إنتماءاتهم الإثنية الضيقة.

4- دولة القبيلة والعشيرة وأثرها على الديمقراطية في المنطقة العربية

الحالة العربية معقدة؛ فالدولة عندنا لم تأت في سياق تطور تاريخي للبنى والعلاقات التقليدية السائدة في المجتمع وبولوغها درجة من النضج، وإنما جاءت بفعل عملية خلق مصطنعة قامت بها القوى الإستعمارية، فقد تمت هذه العملية عبر دفع العصبيات التقليدية القبلية والطائفية إلى تأسيس دول وبناء أنظمة سياسية قبلية وعائلية وعشائرية وإستمرت في ممارسة السلطة على أساسه، الأمر الذي أفقدها القدرة على الإنفصال وإمتلاك أية درجة من الإستقلال بعيدا عن العصبيات

ونفوذها، مع غياب بروز قيادة ديمقراطية تتحلى بعنصر العمل الجامعي والمشاركة مع الآخرين والإبتعاد عن ذهنية الإقصاء والإستعلاء (Elliot,2012,p.29)، هكذا بنيت الدولة العربية الحديثة لتكريس التجزئة السياسية للمجتمع العربي وتعميق أزمات الهوية والإندماج عن طريق تأسيس كيانات سياسية متجزئة مستندة إلى ذهنية القبيلة والطائفة بعيدا عن تأسيس المعنى الحقيقي للدولة الوطنية.

يقصد بالعشائرية والقبلية جماعة تربط أعضاءها صلات الدم والقرابة ونمط الإنتاج والتوزيع والاستهلاك الجماعي، وأسلوب المعيشة والقيم ومعايير القيم المشتركة وهيكل السلطة الداخلية، وبهذا المعنى فإن هوية الفرد وولاؤه الأول يكونان لهذه الجماعة وعليها يعتمد في إشباع حاجاته الأساسية، ومن خلال هكذا نظم يمكن لهويات وولاءات أخرى أوسع أن تنتقل إلى وجدان الأفراد وتؤثر في سلوكهم، ومن خلالها يمكن أن يحدث العكس (الصبيحي، 2000، صفحة 82)، وبدورها تميزت الحياة العربية بسيادة الأنماط التقليدية في تكويناتها الإجتماعية والمتمثلة في الأشكال الأولية من عائلة موسعة وعشائر وقبائل وتحالفات قبلية قائمة على المصاهرة والنسب، إبتداء من العائلة الموسعة التي ظلت السمة المميزة لبنية العائلة العربية والتي تضم سلالة واحدة منحدرة من أصل أبوي واحد؛ ويشكل الإنصهار العائلي لهذه الوحدة القاعدة الأساسية (شعيب و آخرون، 1998، صفحة 159) ، وعليه فالقبيلة هي السمة السائدة في المجتمع العربي، وتتميز العلاقة داخل القبيلة بطابعها الهرمي وما يحمله من سلطة أبوية وهذه العلاقة كان لها الأثر البالغ في علاقتها بالديمقراطية في البلاد العربية، وفضلا عن الخلدونية التي تبني نظريتها حول العمران والملك إستنادا إلى مفهوم العصبية المترادفة مع القبيلة عند العرب؛ فيمكن اعتبار أن غلبة قوة العصبية الطائفية أو الجهوية أو القبيلة أقوى من العصبية الحزبية أو المصلحة الوطنية في الحالة العربية (عبدلي، 2007، الصفحات 68-69).

إنه وبالنظر لمسار الدولة العربية الحديثة يمكن ملاحظة أن العلاقة بين القبيلة والدولة قد اتخذت لها ثلاث إتجاهات أساسية هي (عبدلي، 2007، الصفحات 99-100):

- **أولا**: محاولة احتواء المؤسسة القبلية للدولة الجديدة؛ وفرض نفوذها وسياسة التقاسم القبلي وفقا لمفهوم الغلبة؛
- **ثانيا**: السيطرة على السلطة من خلال المشاركة والتأثير فيها؛
- **ثالثا**: ضرب المشروع التحديثي للدولة الوليدة وإنهائه أوعرقلته.

وغالبا ما لجأت القبيلة في ذلك إلى:

- قيام المؤسسة القبلية بممارسة نفوذ سياسي واسع في عملية صنع القرار وإدارة شؤون الدولة؛
- وقوف المؤسسة القبيلة خلف أولئك الذين يتولون الأمور رسميا في الدولة وبخاصة بوجود العديد ممن ينتسبون إليها في دواليب الدولة الناشئة؛

- إمتلاكها لخصائص ذاتية مثل العصبية والقوة تجعلها مؤثرة ومتميزة عن باقي الجماعات المدنية المتعارف عليها.
- في حالات الضرورة تعمل المؤسسة القبلية على تجييش الآلاف من أبنائها كقوة عسكرية رديفة للقوات النظامية ومتصادمة معها في بعض الأحيان.

إن سطوة القبيلة على الدولة الحديثة في بعض الدول العربية أدى إلى غياب شرعية المؤسسات وإحلال الشرعية القبلية وتحولت القبيلة والمشيخة إلى دولة! وتغيرت التحالفات القبلية إلى تحالف الأسرة الحاكمة مع كبار الأسر، وقد تحولت القبيلة في أيدي الأنظمة الحاكمة إلى وسيلة أساسية للارتكاز عليها مثل ما هو الشأن في "المملكة العربية السعودية" التي تم تسميتها على اسم أسرة "آل سعود"، كما تم إنشاء "الأردن" على اسم العائلة "الهاشمية"، وبالتالي فالانتماء قد يؤدي إلى انخفاض الوعي السياسي والثقافي بسبب طغيان النزعة القبلية على الحياة الاجتماعية والسياسية وتفوق الانتماء العشائري الضيق على الانتماء الوطني العام!

إنه من الغالب أن يضع النمط القبلي في تنظيم المجتمع حواجز بين الفرد العربي والديمقراطية فيصعب مثلا تشكيل أحزاب سياسية والنضال فيها بينما يعد ذلك من أسس الديمقراطية، كما أن النزعة نحو الداخل عند العرب مسؤولة إلى حد كبير عن ظهور الأحزاب الأحادية التسلطية وهي أحزاب لا يمكن أن تمارس العملية الديمقراطية بشكلها الصحيح، وبالتالي فالديمقراطية الحديثة ليست مجرد ديمقراطية القرية والقبيلة بل هي ديمقراطية دولة الأمة، هكذا تحولت القبيلة إلى عامل معرقل للعملية الديمقراطية بدلا أن تكون رافدا أساسيا لها فطبيعة الوضع السياسي السائد داخل القبيلةلم يسمح بالفعل الديمقراطي، فسيادة المجتمعات القبلية عربيا أدى إلى ظهور الإنتماء لها على أساس الهوية الضيقة للجماعة الوطنية، كما تسبب في نقص الولاء للدولة وغياب هوية الإنتماء لها وللمؤسسات المدنية، وفي هذا النمط من العلاقات الإجتماعية التقليدية المبنية بوجه عام على روابط الدم ينشأ نوع من الإعتمادية المفرطة لدى الفرد؛ الذي تتم تنشئته بلا إستقلالية وبحيث يعتمد في تفكيره وشعوره وسلوكه على مرجعية الجماعة خوفا من الخطأ وطلبا للأمان (ابراهيم، 1991، صفحة 12)، وهو ما له بالغ الاثر على قيمة الحرية لدى العرب وفيه تصح مقولة "فؤاد اسحاق الخوري" في كتابه "الذهنية العربية–العنف سيد الاحكام" حين يرى في واقع الفرد العربي في مجتمعه: "ليس الحر عندنا من مارس حرية التفكير والإبداع والتعبير عن الذات الخلاقة، إنما هو من استطاع حماية النفس من الآخرين تجنبا للسيطرة" (حريق، 2000، صفحة 7).

هنا يمكن القول أنه بتشكل الدولة القطرية العربية برز الإنتماء الوطني ليعبر عن مكوناته بالوحدة الوطنية في رقعة جغرافية غير متجانسة سكانيا وفي أغلب الأحيان متداخلة بشريا، ونضجت الولاءات الفرعية على حساب الولاءات التقليدية تفاعلا مع الأحداث السياسية التي عرفتها المنطقة العربية، والتي تمثلت ببروز (طرابيشي، 1982، صفحة 202):

- العصبيات المحلية والإنتماء إلى الجماعة الوطنية مستغلة الثورات الجماهيرية ضد المستعمر؛

- الولاء للعقيدة السياسية والإنتماء للفكرة الأيديولوجية، إذ تم الإعتماد على المفاهيم الدينية والقومية؛
- إستغلال إقتصاد الريع لترسيخ الإنتماء القطري.

لقد ساهمت هذه العوامل في ظهور ولاءات جديدة تتمثل في الولاء للحاكم والسلطة والحزب في المنطقة العربية بدلا من دعم الولاءات الفرعية وتوجيهها نحو تحقيق التنمية الوطنية، إتجهت تلك الممارسات نحو فقدان القدرة على تحويل الإنتماءات الفرعية وصهرها ضمن هوية وطنية مشتركة تعمل على تغذية المفاهيم القيمية في إطار تفعيل مفهوم الدولة – الأمة وهو ما زاد من توتير العلاقة بين مختلف مكونات المجتمع العرقية والدينية والتي يصعب ضبطها خارج المجتمع الديمقراطي.

خاتمة

يتضح جليا لنا مما تقدم أن الدولة الوطنية تنظر للأقليات على أنها تعددية! وتفهم التعددية بدلالة نقيضها المتمثل بالواحدية وتشير التعددية إلى الإختلاف والتنوع القائم على التمييز والخصوصية بعكس الواحدية التي لا أجزاء لها، كما تتضح أهمية الديمقراطية والحرية في إستمرار تعدد وإستقلالية المؤسسات السياسية والإقتصادية، وفي إحترام حقوق الأقليات المتنوعة داخل الشعب الواحد.

هكذا يمكن القول بصحة الفرضية الأولى إذ أن أنموذج الدولة المستقلة في المنطقة العربية غالبا ما بني على نماذج التحديث للأنظمة الاستعمارية التاريخية بعيدا عن الخصوصيات المحلية التقليدية؛ فالدولة العربية المستقلة ورثت في بعض الأقطار حدودا ملغمة بضمها عرقيات صعب دمجها كما كان الحال في العراق وسوريا والسودان على سبيل المثال؛ حيث سمح الموروث الإستعماري الدخيل باستمرار التدخل الخارجي في المنطقة بدعوى حماية الأقليات ومواجهة الإضطهاد العرقي بعيدا عن التوافق الإجتماعي الحقيقي.

أما الفرضية الثانية فتؤكد صحتها كون البناء الديمقراطي وحده من يمكن من تجاوز التخلف السياسي التي تقع فيه المنطقة العربية بإعتباره ظاهرة متعددة الأبعاد؛ تتمثل في إفتقار النظام السياسي عربيا إلى وجود نسق أيديولوجي واضح وملائم يتسق مع البناء الإجتماعي والثقافي للمجتمعات المحلية بإختلاف إنتماءاتها الدينية والعرقية يتوافق مع متطلبات تغيير أو تطوير هذا البناء ومكوناته، ويمثل في الوقت نفسه الأساس الفكري الموجه لدواليب العمل السياسي العربي، كما يساعد على عملية قيام التعبئة الإجتماعية على أساس مجموعة من التصورات الإستراتيجية التي يجب تسطيرها تشاوريا بين مختلف مكونات المجتمع وقياداته، كما يقع على عاتق البلدان العربية تجاوز ضعف التكوين النظامي للبناءات السياسية القائمة وندرة المؤسسات السياسية الرسمية والطوعية الملائمة على الصعيد المحلي والوطني؛ وتمكّنها من المشاركة في الحياة السياسية بشكل إيجابي وفعّال إلى جانب غياب عنصري التكامل والإستقرار الإجتماعي والسياسي وشيوع الإضطرابات الداخلية.

كما يمكن إثبات صحة الفرضية الأخيرة؛ حيث يمكن الجزم أنه لا شك أن الرهان في تجاوز الوهن العربي فيما يخص الولاء الجامع لن يتحقق إلا بتعزيز الديمقراطية بإعتبارها وسيلة منهجية حضارية لإدارة المجتمع السياسي بغية تطوير فرص الحياة بما توفره من نظام سلمي للعلاقات الإجتماعية في ظل بنية مؤسسية إنسانية تتسم بإستمرار النمو والكفاءة، وتحمل في مضمونها مبدأ المساواة المتجاوز لمفهومه الليبرالي السياسي إلى المساواة الإقتصادية والإجتماعية، وتقوم على بناء إرادة المواطنة الواعية الفعالة، إنها بذلك عملية حضارية واعية تقترن بالتنمية الإنسانية الشاملة، ويرتبط بذلك أن الديمقراطية هي عملية تغييرية وبنائية في آن واحد تقوم على مبادئ الحرية وتعبر عن ملكية الإنسان لفكره وإرادته وتمنحه شعور المواطنة وتعمل على تجسيد حرية العقل المسؤول.

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية

- إبراهيم، سعد الدين، (1991). المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي. مصر: مركز التنمية السياسية والدولية.
- البيطار، نديم، (1982). حدود الهوية القومية: نقد عام. بيروت: دار الوحدة.
- الجابري، محمد عابد، (1998). "العولمة والهوية الثقافية". مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، (ع228)، ص ص 14-22.
- حريق، إيليا، (2000). "التراث العربي والديمقراطية: الذهنيات والمسالك". المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، (ع251)، ص ص 04-29.
- الربيعي، علي، (2007). "تحديات بناء الدولة العراقية ومأزق المحاصصة الطائفية". المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، (ع 337)، ص ص 78-98.
- شاعة، محمد، (2015). "استجلاء الملامح العاطفية في بناءات دول المشرق العربي: مشهد التفكك". مجلة معارف، جامعة البويرة، مجلد 9 (ع18)، ص ص 231-263.
- شعيب، علي، وآخرون، (1998). المجتمع العربي الحديث والمعاصر. بيروت: دار الفرابي.
- الصبيحي، أحمد شكر، (2000). مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- طرابيشي، جورج، (1982). الدولة القطرية والنظرية القومية. بيروت: دار الطليعة.
- عبدلي، سمير، (2007). ثقافة الديمقراطية في الحياة السياسية لقبائل اليمن. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- غليون، برهان، (1991). نقد السياسة: الدين والدولة. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر.
- فودة، فرج، لبيب، يونان، عبد الكريم، خليل، (1987). الطائفية إلى أين؟ مصر: دار المصري الجديد للنشر.
- فوكة، سفيان، (2012). "الدولة الوطنية وهندسة الهوية؛ نحو إحترام الأقليات وتمكينها". مجلة المعيار، جامعة تيسمسيلت، مجلد 6 (ع2)، ص ص 206-212.
- فوكة، سفيان، (2016). "أزمة الديمقراطية في العالم العربي: بحث في أسباب الإستدامة". المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، جامعة باتنة، مجلد5 (ع 1)، ص ص 186-199.

- لونيس، فارس، (2018). سياسات الهوية لدى الأحزاب السياسية في الجزائر، ما بين 1989-2016: دراسة مقارنة بين حزبي جبهة التحرير الوطني، وجبهة القوى الاشتراكية. رسالة دكتوراه. كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر3، الجزائر.
- لونيسي، إبراهيم، (2005). التجربة الديمقراطية في الوطن العربي: الجزائر نموذجا 1952-1992. أطروحة دكتوراه غير منشورة لنيل شهادة في تخصص التاريخ، جامعة الجزائر، الجزائر.
- مجموعة باحثين، (2020). الهوية وسؤال المواطنة في البلدان المغاربية. برلين: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والإقتصادية.
- الهرماسي، عبد القادر، (1982). المجتمع والدولة في المغرب العربي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

المراجع باللغة الأجنبية

- Bouamama, S. (1992). Nationalité de divorce inévitable en citoyenneté dans tous ses états. Paris: L.Hamattan.
- Heather M. Robinson, B. C. (2018). Sectarisme in the Middle East. USA: RAND Corporation.
- Hinnebusch, R. (2020). Identity and state formation in multi sectarian societies: Between nationalism and sectarianism in Syria, Nation and nationalism. Journal of the association for the study of ethnicity and nationalism, pp 138-154.